

الحمد لله

الاستاذة خديجة سليمان

العنوان: أشيل
84، شارع الجمهورية - قصبة 1050
الطابق الأول - مكتبي عدد (1 - 5)
الهاتف / الفاكس: 71.203.244

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 404

تاریخ القرار: 27 جوان 2024

تلصلت أصلی هذا القرار

لتلیغ الطرفین بتاريخ 01/07/2024

قرار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 27 جوان 2024 ، القرار عدد 404 في مادة التدابير الوقية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعى عليه: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: ضفاف البحيرة 2 حدائق البحيرة 1053 تونس

من جهة

المدعى عليه: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "اتصالات تونس" بموجب مطلب التدابير الوقية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 4 جوان 2024 أن المشغل "أوريدو تونس" بقصد ترويج عرض تجاري لخدمات الاتصالات بالتفصيل تحت تسمية "ت Dell" بمزايا تعريفية جديدة تتيح للمشترkin الجدد والذين يقومون باقتناة شرائح جديدة لأول مرة التمتع بأرصدة ترحيبية مجانية تمثل في 30 دقيقة من المكالمات المجانية صالحة إلى تاريخ 8 جوان 2024 باستعمال المفتاح *#100*8# دون القيام بأي عملية شحن مستبعدة عرض خصيمتها لعرض الحال على أنظار الهيئة قبل ترويجه وفق مقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه وإتمامه لاحقا نظراً لمخالفته لأحكام النقطة السابعة من الفصل الأول من قرار الهيئة عدد 3 بتاريخ 6 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجه للعموم والتي تمنع

منح المكافآت والتحفيزات الترحيبية وتفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها انتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون ضد خصيمتها وإلزامها بإنهاء الممارسات المتظلم منها والإذعان لأحكام قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين منافسيها في الغرض.

مُؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا للدعواها:

نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ زبير الشرفي حسب رقمه عدد 54418 بتاريخ 10 ماي 2024 تضمن ما يلي:

- تصريح عدل التنفيذ بمعاينته لعقد اشتراك في العرض تدلل مؤرخ في 10 ماي 2024 المتعلق باقتنا شريحة تحت العدد 8921603946237875020 والحاملة لرقم النداء 27643323.

- استعمال مقتني الشريحة للمفتاح *#800# بالنسبة لرقم النداء 27643323 وجواب المشغل أوريديو مباشرة ببارسالية تفيد تلقيه رصيد مجاني بـ 30 دقيقة صالحة حتى 8 جوان 2024.

وأرفق محضره بنسخة من عقد الاشتراك ومقططف شاشة من الإرسالية ومن عملية تفعيل الرمز *#100*# مختوم عليها من قبله.

رد المدعى عليها

وحيث دفعت شركة "أوريديو تونس" في جواهها على مطلب التدابير الوقتية الوارد على الهيئة بتاريخ 12 جوان 2024 بأهلاها ابعت الإجراءات القانونية في مادة تسويق العروض التجارية بإيداعها مشروع العرض المتظلم منه لدى الهيئة التي تولت دراسته من جوانبه القانونية والاقتصادية والفنية وأصدرت القرار عدد 409 بتاريخ 17 ماي 2024 القاضي بالموافقة على تسويقه وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 101 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 101 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتتم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 المؤرخ بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتتم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018 والقرار عدد 14 الصادر في 02 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 02 لسنة 2023 المؤرخ في 24 ماي 2023 والمتعلق بمراجعة بعض التدابير التعديلية المعتمدة من قبل الهيئة.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 المؤرخ في 6 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملٍ خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجه للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقية المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 4 جوان 2024، والمتضمن طلبه إذن باتخاذ التدابير الوقية التي يقتضيها القانون ضد المدعى عليها وإلزامها بإنهاء الممارسات المتظلم منها والإذعان لأحكام قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين منافسيها في الغرض.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 7 جوان 2024 والتي وجه بمقتضاهما نسخة من مطلب التدابير الوقية إلى شركة "أوريديو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على جواب شركة "أوريديو تونس" على مطلب التدابير الوقية الوارد على الهيئة بتاريخ 12 جوان 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عنها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن الى اتخاذ التدابير المؤقتة التي يقتضيها القانون ضد المدعى عليها بإلزامها بإنهاء الممارسات المتناظم منها والمتمثلة في منح مشتركيها لحوافز ترحيبية مع الزامها بضرورة الإذعان لقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين منافسيها في الغرض.

وحيث تمثل المخالفة المدعى بها ضد شركة "أوريديو تونس" موضوع مطلب الحال في منحها لكل مقتني لشريحة خط هاتف جوال حوافز ترحيبية تمثل في 30 دقيقة من المكالمات المجانية صالحة لغاية 8 جوان 2024 دون القيام بأي عملية شحن.

وحيث أدلت العارضة تأييداً لدعواها بنسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ زبير الشرفي حسب رقمه عدد 54418 بتاريخ 10 ماي 2024 عاين بموجبه عقد اشتراك خاص بشريحة هاتف جوال تابعة لمشغل الشبكة العمومية للاتصالات "أوريديو تونس" حاملة لرقم النداء 27643323 مبرم بتاريخ 10 ماي 2024 كما عاين تفعيل الرمز *8#100* على تلك الشريحة والرسالية المتلقاة على اثر استعمال الرمز المذكور.

وحيث يستخلص مما سبق بيانه ان محضر المعاينة سند الدعوى اقتصر على معاينة عقد الاشتراك وإدخال الرمز على الشريحة لا غير ولم يتضمن المحضر المذكور ما يفيد مسايرته لعملية اقتناء تلك الشريحة والتتأكد من عدم سبق استعمالها وعدم خصوصيتها لأية عملية شحن فضلا على عدم تضمن الرسالية المتلقاة بعد تفعيل الرمز لما يؤكد الصبغة المجانية لامتياز الـ30 دقيقة من المكالمات الامر الذي يجعل محضر المعاينة المحتاج به قاصرا على تأكيد صحة الممارسات المدعى بها او تأييد دعوى الحال واتجه الالتفات عنه.

وحيث أصبحت الدعوى والحال ما ذكر تستوجب اجراء تجربات وأبحاث تخرج عن مناطق القضاء الاستعجالي المرفوع فيه مطلب الحال واتجه تفريعا على ذلك رفضها.

ولهذه الأسباب

وعملاء بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

